وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامـعـــة القــادسيـــة
كـلـيــة الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

التهرب الضريبي ودوره في الموازنة الحكومية
(دراسة ميدانية في الديوانية)

بحث تقدم به الطالب

عقيل محمد علوان المحنة

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية
كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في قسم العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

م. رحيم جبار

للعام الدراسي

2017 – 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

۞ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون۞

صدق الله العلي العظيم

((سورة الحديد : 16))

الإهداء

إلى

والدي حفظهم الله وادام على طلتهم البهية

وإلى

مرجعيتنا الرشيدة التي انارت بفتواها امل الامة والعراق

وإلى

من لولاهم لما كنا الان نكتب ونخط بفضلهم هذه الحروف حشدنا المقدس

الى

أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد كافة وبالخصوص الأستاذ المشرف والدكتور رئيس القسم

لما بذلوه من جهد في توجيهي وله الشكر والتقدير

أوجه لهم تحياتي وجهدي المتواضع .. لكم منا التحية

الباحث

الشكر والتقدير

أقدم وخط حروف الشكر والقدير الى كل من ساهم في انتاج هذا الجهد المتواضع واخص بالذكر الأستاذ المشرف والاستاذ رئيس القسم والى كافة الأساتذة في كلية الإدارة والاقتصاد واخواني الطلبة والى شعب العراق الحبيب .

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	1
منهجية البحث	2
المبحث الأول / تعريف الضريبة	8 – 3
المبحث الثاني / التهرب الوظيفي	10 – 9
المبحث الثالث / الموازنة	13 – 11
الاستنتاجات والتوصيات	14
المصادر	15

مقدمة البحث

ان أي دولـة تسـعى الـى تطبيـق سياسـة ماليـة ترمـي الـى تحقيـق اهـداف الدولـة السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والماليـة ولا يخفـى علـى احـد ان للمـال العـام اهميـة كبـرى فـي عصـرنا الحـالي فقـوة الدولـة تقـاس بقوتهـا الماليـة اذا احسـنت اسـتخدامها كمـا ان لـه اثـر علـى الاسـتقرار السياسي في الدولة .

فان لم يحسن استخدامه فسوف يؤدي الى اضطرابات داخلية وان لم يكن ذلك في المدى القريب قد يحصل في المدى البعيد كما انه قد يؤدي الى زعزعة الثقة ما بين الدولة والمواطنين خاصة سياسات ضريبية خاطئة .

وقد يؤدي استخدام المال العام الى دفع عجلة التطور الى الوراء في ظل سياسيات ليس لديه خبرة او فصاحة ، وهذا ما تعاني فيه الكثير من الدول النامية ، ان الدولة المتقدمة اصبحت تنظر الى الممال العام تستخدمه لرفع مستوى معيشة مواطنيها وزيادة الرفاه الاجتماعي ، وكذلك هذا مـا تسـعى اليـه الـدول الناميـة ان شـاء الله فـي تطبيـق التشـريعات والقـوانين . وتـوفير كافـة الخـدمات الصـحية التعليميـة والخدميـة بالمسـتوى المطلـوب لكافـة طبقـات المجتمـع ليعيش برفاهيـة وسعادة وعدالة .

منهجية البحث

فرضية البحث .

مدى الضريبة وعلاقتها بالتهرب الضريبي والوعي الضريبي و ما مدى تأثير التهرب الضريبي على تحقيق اهداف الدولة في كافة مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

مشكلة البحث

ان كل بحث يهدف الى تحديد مشكلة تم معالجتها نظرا لكثرة الاستقطاعات في الرواتب وقلة التمويل في الموازنة لذلك يجب عليك مواطنين اولا الافراد الطبيعيين والمعنويين ثانية معرفة ماهي الضريبة وما هو التهرب الضريبي وما هي الموازنة ولكي يصبح جمع الطبقات العادي والمتعلم صورة عن الضريبة.

واهدافها وما هي الغاية منها لتحقيق المنافع العامة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمالية .

وكذلك ليصبح الى المواطنين كوسيلة اعلامية لتعزيز روح النقد بين الدولة والمجتمع من خلال تحقيق المنافع العامة وترى كثير من الافراد سيحون الى التهرب من الضريبة في الوقت بطرق مشروعة وغير مشروعة واستخدام ثغرات القانونية وهذا زرع روح الثقة بين الدولة والمجتمع .

هدف البحث : -

يهدف البحث :

1. التقليل من سنة التهرب الضريبي وذلك بتوعية المجتمع حول مفاهيم الضريبة .
2. كشف ما الى المجتمع من حقوق وفاعلية من الضريبة .
3. الاخفاقات التي تحدث في الدوائر من قلة الخبرة او عدم توفير كادر لديه الخبرة المطلوبة في ادارة الدائرة وكذلك السياسة التي تمارس في الوقت الحاضر قبل الحكومة بشقين التشريعية والتنفيذية.

المبحث الاول

تعريف الضريبة

عرفت الضريبة هي فريضة مالية نقدية تستخدمها الدولة جبرا من الافراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الاهداف التابعة من مضمون فلسفتها السياسية [1] .

كما عرفة الضريبة عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم . بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الاعباء العامة وتحقيق اهداف الدولة [2].

كما عرفة الضريبة : هي ضريبة مالية تجبيها الدولة من الاشخاص سواء كانوا اشخاصا طبيعيين (افراد) ام اشخاصا معنويين (منشات) من دون مقابل مباشر لمصلحة المجموع [3] .

كما عرفت الضريبة : بانها اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة او احد هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الاعباء العامة دون مقابل محدد . وتوزيع هذه الاعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقا لمقدراتها التكليفية [4] .

كما عرفت الضريبة: بانها مال نقدي واجب السداد حيث لا يجوز سدادها بشكل عيني.[5]

---

(1) اقتصاديات المالية العامة (دد. تأليف عادل فليح العلي استاذ المالية العامة مساعد) طلال محمود كداوي استاذ المالية العامة مساعد نشر وطبع وتوزيع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر / شارع ابن الاثير – الموصل جمهورية العراق / 763231

(2) الدكتور طارق الحاج الطبعة الاولى 2009 حقوق الطبع محفوظة للناشر دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان شارع الملك حسين مجمع الفحيص التجاري ،ص.ب، 922762 عمان –11192 الاردن

(3) المحاسبة الضريبة ، تأليف اسماعيل خليل اسماعيل رمضان ،بغداد ، جامعة بغداددار الكتب للطباعة والنشر 2002 لمكتبة الوطنية ،رقم الايداع في دار الكتب والوثائق (51) لسنة 2002

(4)علم المالية العامة التشريع المالي . تأليف الدكتور طاهر الجنابي ، استتادا المالية العامة في الجامعة المستنصرية ، توزيع المكتبة القانونية بغداد ، الناشر العاتك لصناعة الكتاب القاهرة

(5) الضرائب ، عبد الامير شمس الدين ، ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1987 .

عناصر الضريبة

من خلال التعاريف السابقة يمكن ان نحدد او توجد عد عناصر لضريبة[6] .

1- **الضريبة تفرض بصورة نقدية** (اي مبلغ من المال) فهي تجبى بصورة نقدية او عينية ، ، اما الان قليل من المعقول ان تقوم الدولة بجباية الضرائب بصورة عينية مثل (المحاصيل الزراعية ، الابقار ، حمضيات ، الخ) محاسبة الضريبة

2- **الضريبة فريضة نهاية الزامية** د . بمعنى لا يتطلع المكلف دافع الضريبة للمطالبة باسترجاع المبلغ الضريبي المدفوع مهما كانت الظروف والاحوال .

3- **الضريبة تدفع جبرا** . ويقصد بذلك ان المكلف ليس حدا يدفع الى الدولة انما هو مرغم ، بالإضافة الى انها (الدولة) تتمتع بحق الامتياز على الاحوال المهين عن مقاضاته . وعنصر الاجبار هنا قانوني ، حيث ان قنون الضريبة يمثل تعبيرا عن قوة الزام القاعدة القانونية التي تفرض على المكلف الخضوع لها في جميع تفصيلاتها .

4- **الضريبة تفرض بلا مقابل** ، فلا يتوقع المكلف دافع الضريبة . ان تعود عليه بمنفعة خاصة مباشر . فلا يتوقع المكلف دافع الضريبة . ان تعود عليه بمنفعة خاصة مباشر . ولكن المنفعة العامة تعود عليه بشكل غير مباشر بصفته عضو في المجتمع . من خلال المنفعة التي تعود على جميع المواطنين ، فليس ان يطلب المكلف اي نقع مقابل دفعه لضريبة[7] .

تفرض وتجبى على اساس معايير مقررة مسبقا لأن الضريبة لا تفرض الا بقانون . وتقوم السلطة المالية باقتراح لوائح القوانين الضريبية التي تتضمن وعاء الضريبة والمشمولين بها وسعرها وكيفية جبايتها وغيرها من المعايير التي على اساسها تحسب الضريب والتي يتوقع منها ان تكون عادلة .

---

(6) اقتصاديات المالية العامة (دد. تأليف عادل فليح العلي استاذ المالية العامة مساعد) طلال محمود كداوي استاذ المالية العامة مساعد نشر وطبع وتوزيع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر / شارع ابن الاثير – الموصل جمهورية العراق / 763231

(7)علم المالية العامة التشريع المالي . تأليف الدكتور طاهر الجنابي ، استتادا المالية العامة في الجامعة المستنصرية ، توزيع المكتبة القانونية بغداد ، الناشر العاتك لصناعة الكتاب القاهرة

انواع الضرائب في العراق [8]:-

انواع الضرائب على المبيعات والضريبة على الدخل .

اولاً/ انواع الضرائب المباشرة:[9]

أ- ضريبة الدخل.

ب- ضريبة راس المال.

ت- ضريبة الابنية والاراضي.

ثانياً/ الضرائب الغير مباشرة: [10]

أ- ضريبة التداول.

ب- ضريبة الانفاق.

ت- الضريبة والرسوم الكمركية.

ث- ضريبة المغادرة.

ج- الضريبة على القيمة المضافة.

أ- الضرائب المباشر .

1- الضرائب على راس المال

الضريبة على مجموع التركة

الضريبة على العرصات

2- الضرائب على الدخل

الضريبة على العقار

---

(8) سعيد عبود السامرائي ، السياسات المالية في العراق ، ط1 ، مطبعة القضاء ، النجف الاشرف ، 1976 م ، ص 195 .

(9) المحاسبة الضريبية ، ايمن حداد ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 .

(10) المحاسبة الضريبية ، ايمن حداد ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 .

الضريبة على الدخن

الضريبة على الارض الزراعية .

ب- الضرائب الغير مباشر

1- الضرائب على الاستهلال انواع معينة .

الضرائب الكمركية

ضرائب الانتاج

2- الضرائب مع التداول

اهداف الضريبة :

استحصال المبالغ التي تفرضها الدولة حيث تعتبر هذه المبالغ ايرادات والدولة لها اهداف معينة

1- الهدف المالي :

ان الغرض الاساسي من الضريبة في معظم الدول هو الحصول على مورد مالي لتمويل النفقات العامة ، وقد كان الرأي السائد في الفكر المالي التقليدي الذي استمر لمدة طويلة من الزمن ان تقتصر الضريبة على الغرض المالي فقط غير ان الفكر المالي الحديث يدعو الى استعمال الضريبة وسيلة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية عن هدفها المالي[11] .

2- اهداف اقتصادية :-

ضريبة اهداف اقتصادية مختلفة فقد اتخذت من الضريبة منذ زمن ببعيد اداة لدعم الصناعة الوطنية باتباع سياسة الحماية الكمركية يفرض الضرائب العالية على السلع الاجنبية المستوردة من الخارج والتي يوجد ما يماثلها من السلع الوطنية حتى تتمكن من السلع الوطنية من منافسة مثيلاتها من السلع الاجنبية ، اي انها تتخذ اداة لتوجيه الاستثمار في المجال الذي ترغب فيه الدولة .

فعندما ترغب الدولة في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي او الصناعي او قطاع البناء . تقوم بتخفيض سعر الضريبة على الارباح الناتجة من الاستثمار في تلك القطاعات او اعفائها.

---

(11) المحاسبة الضريبة ، تأليف اسماعيل خليل اسماعيل رمضان ،بغداد ، جامعة بغداددار الكتب للطباعة والنشر 2002 لمكتبة الوطنية ،رقم الايداع في دار الكتب والوثائق (51) لسنة 2002

اهداف اجتماعية : -

تستعمل الضريبة في اعادة الدخول والثروات في المجتمع وكذلك تستعمل للح من استهلاك بعض السلع الغير مرغوب فيها اجتماعيا كالخمور ولمعالجة حالات اجتماعية واقتصادية معينة تظهر في المجتمعات مما يحقق التوازن والاستقرار الاجتماعي ، مثل ارتفاع معدل البطالة والتضخم وسوء توزيع الثروات وغيرها .

لأن كان الهدف الاول للضريبة هو الحصول على اكبر ايراد ممكن تستطيع الدولة ان تحقق السياسة السكانية من خلال الضرائب

قواعد الضريبة :

توجد مصالح تتصل بالضريبة وهي مصلحة الدولة ومصلحة المكلف (دافع الضريبة) ومصلحة المجتمع فالدولة يهمها ان تحقق الضريبة ايرادا كافيا للخزينة لكي تستطيع ان تحقق اهدافها الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الاهداف ، وقد وضع ادم سميث الذي يعد رائدا في وضع قواعد الضريبة :

وهذه القواعد هي :

1- قاعدة المساواة :

وهي يتساوى جميع الافراد امام الضريبة وهذا لا يعني ان يدفع الافراد مقدارا واحدا من الضريبة . وانما يساهم جميع المواطنين في النفقات العامة بحسب مقرتهم على الدفع قدر الامكان.

المساواة في هذه العدالة تصبح مرادفة للعدالة . فالعدالة تتطلب ان يتحمل الاغنياء عبئ الضريبة اكبر من الفقراء لذلك فان النظام الضريبي يجب ان يتضمن سعرا ضريبا تصاعديا يشرع على اساس قابلية المكلفين على الدفع والتضحية [12].

2- قاعدة اليقين : تعني هذه القاعدة ، ان الضريبة يجب ان تكون مؤكدة وليست تحكمية ، فالمكلف يجب ان يعرف الوعاء الذي تفرض الضريبة عليه . والمقدار الذي عليه ان يفعه ، وقت اداء الضريبة وكيفية دفع الضريبة .

3- قاعدة الملائمة :- تبعا لهذه القاعدة فان الضريبة يجب ان تجبى بطريقة ملائمة لدافع الضريبة . وقد اكد ادم سميث ان الضريبة يجب ان تجبى في الوقت والطريقة على الاغلب تكون مناسبة للمكلف حتى يتمكن من دفعها .

فالضريبة على المزارعين يفضل ان تجبى منهم بعد الحصاد كما يفضل حسم الضريبة على الرواتب والاجور من راتب الموظف عند صرفه له نهاية كل شهر او اي قده اخرى .

4- قاعة اقتصادية:- لقد بين ادم سميث ان اي ضريبة يجب ان تصمم لكي تأخذ من جيب الاشخاص اقل ما يمكن في الوقت الذي يجب ان تجلب اعلى ما يمكن من الايراد الى الخزنة العامة لدولة ، وقد توسع ادم سميث في شرح هذه القاعدة وبين ان الزام الافراد بدفع الضريبة قد يؤدي الى نقصان اموال الاشخاص التي كان من الممكن ان توجه الى الاستثمار كما بين صفقة حقيقة ان المجتمع قد ينتفع اكثر من استثمار اموال اشخاص في المجالات التي يختارونها مما لو دفعت هذه الاموال بوصفها ضريبة وقامت الدولة بتوظيفها لخدمة المجتمع وقد فسر البعض ان قاعدة الاقتصاد بان نفقات جباية اي ضريبة يجب ان لا تكون باهضه وانما يجب ان تكون حدود الادنى . لذلك فان وجود جهاز للجباية ضخم يستعمل وسائل باهضه التكاليف غير مبرر[13] .

---

(12) المحاسبة الضريبة ، تأليف اسماعيل خليل اسماعيل رمضان ،بغداد ، جامعة بغداددار الكتب للطباعة والنشر 2002 لمكتبة الوطنية ،رقم الايداع في دار الكتب والوثائق (51) لسنة 2002

(13) المحاسبة الضريبة ، تأليف اسماعيل خليل اسماعيل رمضان ،بغداد ، جامعة بغداددار الكتب للطباعة والنشر 2002 لمكتبة الوطنية ،رقم الايداع في دار الكتب والوثائق (51) لسنة 2002

كما بينها خليل عواد معايير النظام الضريبي الجيد :[14]

1- قاعدة العدالة.

2- قاعدة الوضوح والصراحة.

3- قاعدة الملائمة.

4- قاعدة الاقتصاد في التحصيل.

14 المحاسبة الضريبية ، خليل عواد ابو حشيش ، ط1 ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، المملكة الاردنية الهاشمية ، 2009.

5-المبحث الثاني

التهرب الضريبي

يعرف التهرب الضريبي بان التخلص من الالتزام بدفع الضريبة باستغلال بعض الثغرات الموجودة في القانون

2- التهرب الوظيفي الغير مشروع هو المخالفة الصريحة للقوانين الضريبة .

التهرب المشروع او التجنب الضريبي والتهرب الغير مشروع.[15]

اسباب التهرب الضريبي [16] :-

توجد عدة اسباب وهي

1- ارتفاع سعر الضريبة ، فكلما كان سعر الضريبة مرتفعا تزداد من الضريبة ويؤدي ذلك على الاغلب اي محاولة التهرب من الضريبة .

2- سياسة الدولة الاتفاقية ، اذ انتهت سياسة الدولة الانفاقية بالتبذير وعدم تحقيق منفعة كبيرة للمواطنين ، فان المواطنين سوف يحاولون الهروب من الضريبة لأن المفروض ان حصيلة الضريبة تنفق على الخدمات العامة . والعكس هو الصحيح فان المواطنين اذا لمسو ان هناك خدمات عامة ذات منفعة عالية تقدمها الدولة فان وعيهم الضريبي سوف ينمو ويزداد شعورهم بواجباتهم تجاه الدولة نظرا لأهمية الدور الذي نقوم به فيضعف الدافع عن التهرب الضريبي.

3- الظروف الاقتصادية : ان الظروف الاقتصادية لها دور في التهرب الضريبي ففي اوقات الرخاء حيث ينخفض اما في اوقات الازمات يزداد .

4- قلة الوعي الضريبي : اي ان كلما كان الوعي الضريبي لدى الافراد والمجتمع مرتفع قل التهرب اما اذا كان لا يوجد اي وعي لدى الافراد يكثر .

5- عقاب التهرب : من سلم العقاب اساء التصرف ، اي فان التساهل في معاقبة المتهربين يتبع التهرب الضريبي .

---

(15) الضرائب ، عبد الامير شمس الدين ، ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1987 .

(16) المحاسبة الضريبية ، تأليف اسماعيل خليل اسماعيل رمضان ،بغداد ، جامعة بغداد ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 2002 لمكتبة الوطنية ، رقم الايداع في دار الكتب والوثائق (51) لسنة 2002.

طرق مكافحة التهرب الضريبي :-

حيث توجد هناك عن طريقة لمكافحة التهرب الضريبي وذلك بعد مصرفه اسباب التهرب وتختلف الطريقة من دولة لأخرى مع اخذ بعين الاعتبار ان هذه الطرق لا تمنع من التهرب وتقضي عليه بل قد تحد من انتشاره وهي .

1. **حق الاطلاع :** يجوز لموظفي الضريبة الاطلاع على الوثائق الملفات التي موجودة لدى المكلف وذلك ضمن القانون لحصول على معلومات صحيحة.
2. **تقديم اقرار مؤيد باليمين :** تلجأ بعض التشريعات الضريبة الى الطلب من المكلف يمين بشأن صحة المعلومات التي تقدمها للدوائر الضريبة . كما حصل في فرنسا .
3. **التبليغ بواسطة الغير :** تجيز بعض القوانين في بعض الاموال لكل شخص يدلي الى الدوائر المالية بمعلومات من شأنها تساعد في اكتشاف التهرب الضريبي .
4. **عدم المبالغة في تعدد الضرائب :** يجب ان تفرض الضرائب بالسطر والعدد القابل للتطبيق وان تتلاءم مع الوضع الاقتصادي السائد وامكانيات المواطنين .
5. **الجباية من المصدر:** تلجأ بعض الدول الى جباية الضريبة من منسبها وذلك كي تضمن توريدها للخزانة وتقليل احتمالات التهرب كأن تقتطع الضريبة على دخل الموظف قبل توزيعه من قبل رب العمل .
6. **توقيع العقوبات على المتخلفين عن الدفع:** تلجأ معظم التشريعات الضريبة وضع غرامات تأخير المكلفين الذي يمتصون عن توريد الضريبة بموعدها .

المبحث الثالث

الموازنة

للموازنة تعاريف متعددة غير ان غالبية هذه التصريفات تقليدي:

- انها بيان تقديرية الذي يتضمن تقديرا واجازة المصروفات وايرادات الدولة العامة .
- هي البرنامج الذي تخمن فيه نفقات الدولة وارداتها ضمن مدة محددة انية ويؤذن بها .
- وثيقة تتضمن تقيرا لنفقات الدولة وايراداتها لمدة محدودة ومعقلة من الزمن غالبا سنة .
- وثيقة تضمن تقديرا لنفقات الدولة وايراداتها لمدة محددة مقبلة من الزمن غالبا سنة .
- هي برنامج مالي سنوي يعرض على السلطات التنظيمية لإقراره ويحتوي على تقديرات لمصروفات وايرادات الدولة لسنة مقبلة.[17]

انماط الموازنات وتسمياتها:-[18]

1-الموازنة العامة للدولة.

2-الموازنة الملحقة.

3-الموازنة المستقلة.

4-الموازنة الاستثنائية.

5-الموازنة التكميلية.

الموازنة العامة : بانها خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وايراداتها خلال فترة قادمة ، ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية ، فان الموازنة ليست اداة حاسبة

---

(17) اصول وقواعد الموازنة العامة ، محمد عبدالعزيز المعارك ، علي الشفيق ، دار الشكر جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1992.

(18) الموازنة العامة النظرية والتطبيق ، فهمي محمود شكري ، ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1990 .

لتوضيح النفقات والايرادات العامة للدولة ، وانما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد وسيلة من وسائل الدولة في تحقيق اهدافها ، ويمكن تحديد سماتها .

1- الموازنة العامة توقع :-

ان للموازنة العامة بيانات لتوقعات ما تنفقه وتحصله السلطة التنفيذية من ايرادات خلال فترة قادمة . تقدر بنبة حيث تتولى هذه السلطة تحديد هذا التوقع قبل عرضه على السلطة التشريعية وعندئذ فان بنود النفقات والايرادات وحجمها ما هي الا برنامج عمل الدولة من خلال الفترة المحددة له .

2- الموازنة العامة اجازة:-

تقوم المجالس النيابية والسلطة التشريعية في الدول ذات الانظمة الديمقراطية باعتماد الموازنة . اي الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية عن نفقات السنة القادمة وايراداتها اذ ان على الرغم من ان السلطة التنفيذية هي التي تتولى اعداد الموازنة الا ان السلطة التشريعية تقدم بايجازاتها لها قبل ان تقوم الحكومة بتنفيذها في الحدود التي حددت بها اجازة هذه السلطة

والواقع ان حق المجالس النيابية في فرض الضرائب دون غيرها تتم ممارسة حقها في رقابة الصورة التي تنفذ بها حصيلة الضرائب واكتمل هذا الحق في نطاق المالية العامة

اهداف الموازنة

الاهداف الاقتصادية

الاهداف الاجتماعية

الاهداف المالية

الاهداف الاقتصادية

ان لكل دولـة اهداف تسـعى الـى تحقيقها ضـمن هذه الاهداف الاقتصـادية حيث تسـعى السياسـة المالية لتحقيق التوازن بين النفقات والايرادات وانما السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى لو اقتضى الامر الخروج من مبدأ توازن الميزانية

ولقد تطرقنا سابقا اهداف الضرائب حيث انها تقوم بمعالجة حالات التي تظهر في السوق مثل الركود او الازدهار

الاهداف الاجتماعية

لموازنة العامة هدف اخر وهو هدف اجتماعي لا يقل اهمية عن الهدف الاقتصادي اصبحت الموازنة وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب وخاصة الضرائب المباشر

وذلك لتمويل الموازنة لبعض النفقات تنفذ منها الطبقات الفقيرة مثل الضمان الاجتماعي والتعليم المجاني والخدمات الصحية

وكذلك تؤدي الى التقليل من الفوارق في دخول الافراد كما ان الموازنة وسيلة اعلامية اي توجيه المجتمع فلانه فرض الضرائب

ب- الاهداف المالية

تعتبر الموازنة المرآة التي تشاهد من خلالها المركز المالي للدولة وكذلك وثيقة مالية تفصل تعد كل المصادر التي تكرر الايرادات العامة خلال السنة المالية

فهي تكشف حقيقة الوضع المالي اي تلك الدولة فتوازن الميزانية التي تقارب بين الايرادات والنفقات يعطي اطمئنان على ان المركز المال لدولة يعمل بشكل جيد وسليم حسب التعليمات والخطة ضمن الموازنة

الفرق بين الموازنة العامة والميزانية الخاصة :

1. الموازنة العامة تعبير مالي عن برنامج عمل لمرحلة القادمة الميزانية الخاصة تعبير عن المركز المالي الحقيقي للمشروع في لحظة معينة
2. الموازنة العامة تناقش من قبل السلطة التشريعية قبل اعتمادها ميزانية المشروع لا مبرر لاعتمادها لأنها تعكس حقيقة موقف مالي ليس بالإمكان رفضه
3. في الموازنة العامة تحددت الايرادات على ضوء النفقات في الميزانية المشروع تظهر النفقات والايرادات من حيث الاصول والخصوم

4. الموازنة العامة لها اهداف اجتماعية من الصعب ترجمتها بصورة كمية قيقة مثل تكافؤ الغرض والعدالة الاجتماعية ميزانية المشروع يغلب عليها امكانية التحديد الكمي لأهداف المشروع .

الاستنتاجات:

نستنتج من خلال البحث عدة امور نلخصها بالنقاط التالية:-

1. نر ان قلة المواطنة عن كثير من افراد المجتمع وعدم الشعور بالأخرين
2. ليس لدى الافراد اي استطلاع على القوانين الضريبة التي يتم من خلالها معرفة حقوقهم وواجباتهم .
3. ان نسبة ارتفاع التهرب الضريبي يؤدي الى ضعف تحقيق الاهداف المرسومة من قبل الدولة في كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والمالية والاجتماعية
4. السياسة التي تمارس من قبل الدولة لها تأثير واضح لتهرب المواطنين من دفع الضريبة
5. عدم توفر وسائل اعلامية وعمل دورات تثقيفية لأفراد مما يقلل الوعي الضريبي
6. عدم تحقيق العدالة والمساواة بين الطبقات الفقيرة ايضا لها نظرة خاصة لدى المجتمع .
7. وكذلك تأثير السياسة من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية.

التوصيات:

1. توعية الافراد (الاشخاص الطبيعيين) او المعنويين في كافة الوسائل الاعلامية والاذاعة عبر برامج توعوية خاصة.
2. طبع كراسات صغيرة توضع فيها فقرات من قانون الضريبة .
3. طبع كراسات تذكر فيها كافة الاهداف والخطط الاقتصادية والاجتماعية لغرض تحقيقها من خلال الاطلاع عليها من قبل الافراد (الاشخاص الطبيعيين).
4. ارشاد الموظفين والعاملين في الاختصاصات التي ترتبط ارتباك مباشر في جباية الضرائب بنصح وتقديم المشورة للمواطنين لكي تجعل المواطن في ارتياح كامل للمؤسسة.
5. عدم التدخل السياسي من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية .
6. توفير الكوادر ذو الخبرة والكفاءة العالية في تطوير وتوسيع المنهج الثقافي للضريبة.

المصادر والمراجع

اولاً/ القران الكريم.

ثانياً/ الكتب والمؤلفات:-

1. اقتصاديات المالية العامة (د. تأليف عادل فليح العلي استاذ المالية العامة مساعد) طلال محمود كداوي استاذ المالية العامة مساعد نشر وطبع وتوزيع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر / شارع ابن الاثير – الموصل جمهورية العراق / 763231.
2. الدكتور طارق الحاج الطبعة الاولى 2009 حقوق الطبع محفوظة للناشر دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان شارع الملك حسين مجمع الفحيص التجاري ،ص.ب، 922762 عمان –11192 الاردن .
3. علم المالية العامة التشريع المالي . تأليف الدكتور طاهر الجنابي ، استتادا المالية العامة في الجامعة المستنصرية ، توزيع المكتبة القانونية بغداد ، الناشر العاتك لصناعة الكتاب القاهرة .
4. المحاسبة الضريبة ، تأليف اسماعيل خليل اسماعيل رمضان ،بغداد ، جامعة بغداد دار الكتب للطباعة والنشر 2002 لمكتبة الوطنية ،رقم الايداع في دار الكتب والوثائق (51) لسنة 2002.
5. سعيد عبود السامرائي ، السياسات المالية في العراق ، ط1 ، مطبعة القضاء ، النجف الاشرف ، 1976 م ، ص 195 .

6. الضرائب ، عبد الامير شمس الدين ، ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1987 .

7. المحاسبة الضريبية ، ايمن حداد ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 .

8. الموازنة العامة النظرية والتطبيق ، فهمي محمود شكري ، ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1990 .

9. اصول وقواعد الموازنة العامة ، محمد عبدالعزيز المعارك ، علي الشفيق ، دار الشكر جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1992 .

10. فلسفة المحاسبة عند الضريبة على الدخل ، امين سيد احمد لطفي ، دار النشر الجامعة في الاسكندرية ، مصر ، 2007 .

11. المحاسبة الضريبية ، خليل عواد ابو حشيش ، ط1 ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، المملكة الاردنية الهاشمية ، 2009.